

# اطلاق المبادرة اللبنانية لمناهضة التمييز والعنصرية وتقديم شكوى ضد مثيري النعرات الطائفية والعنصرية

## بيان

وطنية - عقدت "المبادرة اللبنانية لمناهضة التمييز والعنصرية" (المبادرة)، تزامنا مع اليوم العالمي لإحياء ذكرى ضحايا أعمال العنف، مؤتمرا صحافيا في فندق "سمول فيل" بيروت بعد ظهر اليوم، أعلنت فيه عن انطلاقها الرسمية ك"مظلة لجمعيات أهلية وناشطين حقوقيين تأخذ على عاتقها مواجهة خطاب الكراهية والتمييز والعنصرية".

وأعلنت الجمعية عن "تقدم سبع جمعيات ضمن "المبادرة" بدعوى قضائية لدى النيابة العامة التمييزية في بيروت، متخذة صفة الادعاء الشخصي ضد سبعة مدعى عليهم بجرم إثارة النعرات الطائفية والأهلية والعنصرية والحض على النزاع بين "عناصر الأمة" أي المجتمعات التي تسكن في لبنان، وهم: جبران باسيل (نائب وزير خارجية)، جورج عون (رئيس بلدية الحدث)، ناجي حايك (ناشط سياسي)، إيلي ماروني (نائب وزير سابق)، زياد أسود (نائب)، رشيد جنبلاط (ناشط سياسي) ووعلي بركات (منشد).

سليم

افتتح المؤتمر بكلمة منسق المبادرة لقمان سليم أوضح فيها أن "المبادرة أتت استجابة لزيادة حدة الانقسامات الطائفية والمذهبية، الصريح منها والمتستر، وما تصاعده نبرة التمييز والكراهية في الخطاب المرافق هذه الانقسامات - سواء بين اللبنانيين أنفسهم، أو بين هؤلاء من اللبنانيين وأولئك من اللاجئين والنازحين الذين فاجأتهم ظروف لا سلطان لهم عليها إلى طلب الأمن والأمان في لبنان وبين ظهراني اللبنانيين".

وأكد أن "الحراك المدني ضد هذه الخطابات لا يعفي من المسؤولية الأخلاقية والمواظنية عن الرد السريع، إعلامياً وقانونياً وبشتى الوسائل السلمية المتاحة، على ما يصدر من مواقف وتصريحات تحرض على التمييز والعنصرية وما يجري مجراهما، وعلى ما قد يرتكب من أعمال، رمزية أو غير ذلك، تستوحي هذه المواقف والتصريحات أو تنشعب عنها بطريقة أو بأخرى".

#### شهادة

ثم قدمت المحامية ديانا شحادة، إحدى محامي الإدعاء في الشكوى المذكورة، شرحاً مفصلاً عن وقائع الشكوى وحيثياتها القانونية، موضحة أن "الهدف من الشكوى ليس النيل من الأشخاص الذين تم الإدعاء عليهم وإنما وقفهم عن الخطابات والأفعال التي يرتكبونها بحق السلم الأهلي والعيش المشترك و"عناصر الأمة" والمشار إليها في المادة 317 من قانون العقوبات اللبناني".

وأكدت أن "الحصانة التي يتمتع بها الوزير باسيل والنائب أسود تسقط بمجرد ارتكابهما "الجرم المشهود"، وبالتالي تسري عليهما الإجراءات القضائية التي تسري بحق أي مواطن في هذه الحالة، عملاً بمواد الدستور".

===== بهاء الرملي / س.م